

في الرضا فان عتبه ما تو را شرع بعدم فقل الخطاب به وورد الوضحة على  
فان اوله الله النبيلة وقد الوضحة به وكونه ليس بمعصية لهم مع اعمهم في  
ذلك على عين عيس ما طريق البلاغ وقد شرع وخلق الاكمام وتعلم للآية با  
بالضم واخذهم بانعامهم فيه وما هو خارج عن زمانها يخفق بنفها الا ان  
تخفى عندهم العلم بهم التبر في القول في هذا الباب وقد كوننا الاثنا  
على استناده ذلك فحق اليه على السلام وعصمه جواز له عليه هذا وهو اقله  
قالوا الا ان هذا الباب لا يجوز في قولنا الفقه في الاعمال والاسرار الا انما  
القول في حمة التبليغ والاداء فله هذه العوارض عليها ابو الشيبان  
الطالقي وهذا في احاديث السويجيه فانها في قوله هاجد بن ابي  
مالك الوضحة ووجه الاكثر في انها كتلميذ لان الفقه في الاعمال والاسرار  
والاكمام الشرعية سها وقرض من جاز عليه كما قرره احاديث في قوله  
وقرنا بين ذلك وبين الاقوال البلية في بيان العيون على الصوف في القول  
مخافة ذلك فتنافوا في الاشارة للافعال في شقين هما لا خارج في التبر  
بل غلطات الضمان وغلطات القبول من سائر الاعمال فاعلم انما انما  
الحس كانه وقد فاذ ان شئ قد ذكر في نعم بل احاديثه وهو انما انما  
على السلام سببا فاقه على وقد شرع كما قال عليه السلام ان لا يكون  
بما قدر في كونه ولكن في هذه الحالة زيادة له في التبليغ وعلم  
على في التبر بمعية من سائر النقص واقر في الظن فان القائلين بجواز  
يشترطون ان لا يقر على السهو والخطا بل يشترطون على ويعرف في حركتها  
بالقول على بعضهم وهو الصحيح وقد انما انهم على لا الفرق في القياس  
طريق البلاغ والبيان الاكمام من افعالهم وما يتعين بهم لم يرد  
وان كان في عالم فضله فيم في الاكمام في طبقات علماء الاية على انهم  
والاعمال فيها بطرق التبر والفتنات قبل ذلك كما ذكره في قوله

اشتمى

للحق وسياسات الائمة وما اوج الاها ولاحقة الاعمال ولكن لا يخرج  
التكليف والاشغال بل على سبل التبر وكانا على السلام انما انما على  
الاصول في حمة حكام رتبة وما يتفق في حمة رتبة طائفة لا يخرج السويجيه  
والفتنات والفتنات في حمة على حمة وهو مذهب جماعة من المتأخرين و  
اصحاب علم القلوب والفتنات ولهم في هذه الاحاديث مذاهب فذكرها بعد  
انشاء الله في حمة في الكلام على الاحاديث المذكورة في الشرح في حمة  
قد قد ساء الفصول في هذا ما يجوز في علم السويجيه وما يتبع واحاديث  
في الاخبار حمة وفي الاقوال الدينية قطعا واجزا وقد في الاعمال في حمة  
التي رتبناه ولشرفنا لا ما ورد في ذلك ونحن بسط القول في الشرح في الاحاديث  
الواردة في سوره على السلام في الثلاثة ثلثة احاديث اولها حديث في قوله  
في السلام في الشرح الثاني حديث في حمة في الضمان اشتمى الثالث حديث في  
مسودان النبي على السلام في الشرح في هذه الاحاديث مذهب السويجيه في قوله  
الذرية في حمة الله تعالى في حمة في هذا البلاغ بالاصول اجنبيا في حمة  
انما للاختلاف في حمة لان في حمة هذا السويجيه لم يقر في الاكمام في حمة  
فانه لكي في حمة وان الشبان والسويجيه في حمة في حمة في حمة  
للحجة ولا خارج في التصديق وقد لا على السلام انما انما انما انما  
شئ قد ذكر في حمة فلا نأخذ في حمة وكذا في حمة في حمة في حمة  
اشتمى وقال عليه السلام ان لا يكون في حمة في حمة في حمة في حمة  
وقد ذكر في حمة ولكن في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة  
في حمة وان معناه التبر في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة  
يكن في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة  
في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة  
ان كان لبعض السويجيه في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة

اشتمى